

تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠١١

بشأن تعديل زيادة المعاشات المستحقة اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وبدون حد أقصى

رئيس الصندوق

بعد الإطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن منح العاملين بالدولة علاوة خاصة وبزيادة
المعاشات ،
و على المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤
لسنة ٢٠٠٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام وبزيادة المعاشات ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٩ بزيادة المعاشات ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٠ بزيادة المعاشات ،
وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بقواعد صرف الزيادة في المعاشات
المقررة وفقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ،
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية رقم ٤٣٦
لسنة ٢٠١١ بشأن قواعد تنفيذ أحكام مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام
وبزيادة المعاشات ،
وعلى منشور عام وزارة المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ بالأحكام الخاصة بزيادة المعاشات
المقررة اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ ،
وعلى منشور عام وزارة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ بالأحكام الخاصة بتعديل زيادة
المعاشات المقررة اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ ،
وعلى تعليمات الصندوق رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن زيادة المعاشات اعتباراً من
٢٠٠٨/٥/١ وتحديد الحد الأدنى والأقصى لأجر الإشتراك الأساسي.

قرر المادة الأولى

على الأجهزة المختصة بالصندوق عند حساب زيادة المعاشات المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والتي تحسب على المعاش الأساسي وزياداته في ٢٠٠٨/٤/٣٠ مراجعة مaily:

- ١ إعتباراً من ٢٠١١/٧/١ تعدل نسبة الزيادة إلى ٣٠٪ بدلاً من ٢٠٪ من قيمة معاش الأجر الأساسي وزياداته في ٢٠٠٨/٤/٣٠ وذلك بدون حد أقصى وحد أدنى رقمي مع تعديل زيادات المعاش المستحقة عن أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ و كذلك الزيادة المقررة بالمادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ مع عدم صرف أية فروق مالية عن الفترة السابقة على هذا التاريخ.
- ٢ تتحمل الخزانة العامة وصندوق التأمين الاجتماعي بأعباء فروق هذه الزيادة كل فيما يخصه وفقاً للقانون أو القرار الجمهوري الصادر بالزيادة.
- ٣ توزع فروق الزيادات المشار إليها بين المستحقين في ٢٠١١/٧/١ بنسبة ما يصرف لكل منهم من معاش.
- ٤ تستحق فروق الزيادات بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٥ تستحق فروق الزيادات بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.
- ٦ إذا كان المستحق في تاريخ استحقاق فروق الزيادات يجمع بين معاشين أو أكثر يستحق الزيادة عن كل من المعاشات التي يستحقها في هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات ولو تجاوز مائة جنيه.
- ٧ تعتبر فروق الزيادات جزءاً من المعاش في ٢٠١١/٧/١ وتسرى في شأنها جميع أحكامه وترتباً على ذلك تدخل فروق الزيادة في تحديد الحقوق الآتية:
 - أ- معاش صاحب المعاش عند توزيعه على المستحقين.
 - ب- قيمة إعانة العجز المقررة وفقاً للمادة رقم ١٠٣ مكرراً السابق الاشارة إليها.

- ج- الجزء المستحق الصرف من المعاش في حالة الحصول على دخل من عمل سواء بالنسبة لصاحب المعاش أو المستحقين .
- د- حدود الجمع بين المعاش والدخل.
- ـ ٥- حدود الجمع بين المعاشات بالنسبة لحالات الاستحقاق إعتباراً من ٢٠١١/٧/١.
- ـ ٦- معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند تحديد نصيب المستحق في حالات رد المعاشات.
- ـ ٧- المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش في حالة تحديد معاش المستحق مع عدم المساس بحقوق باقي المستحقين.
- ـ ٨- ح- منحة الوفاة.
- ـ ط- نفقات الجنازة.
- ـ ي- منحة زواج البنت أو الأخت.
- ـ ك- المنحة التي تستحق للأبن أو الأخ عند قطع المعاش.
- ـ ل- جزء المعاش الجائز استبداله.
- ـ ٩- تعتبر فروق الزيادات جزءاً من المعاش عند تحديد الاستقطاعات الآتية :
 - ـ ١- نسبة الاشتراك في تأمين المرض.
 - ـ ٢- جزء المعاش الجائز الحجز عليه سداد لدين نفقة أول الدين الصندوق المختص.
- ـ ١٠- على أن يراعى عند تطبيق القواعد السابقة أنه قد تم صرف فروق الزيادة المستحقة عن شهرى يوليو وأغسطس ٢٠١١ بالنسبة للمعاشات التي تصرف دورياً من خلال نظام المزايا ونظام الصرف الدورى مع معاشات شهر أغسطس ٢٠١١ بمعرفة الحاسب الآلى.



مكتب رئيس الصندوق

المادة الثانية

يراعى بشأن البند رابعاً من تعليمات الصندوق رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن زيادة المعاشات اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ وتحديد الحد الأدنى والأقصى لأجر الإشتراك أن يتم تطبيق القواعد المشار إليها على الزيادات المستحقة أعوام ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠١١ بعد تعديلها وفقاً لما سبق بالقيمة الجديدة اعتباراً من ٢٠١١/٧/١.

المادة الثالثة

يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ وعلى الإدارة العامة للمتابعة متابعة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة.

تحريراً في: ٢٠١١/٩/

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

رئيس الصندوق الحكومي

"علي محمود نصار"